«كابيتال انتلجنس» تعدل النظرة المستقبلية لـ «الأهلي» إلى مستقرة

محمود عيسى

أعلنت وكالة كابيتال انتلجنس للتصنيف الائتماني عن تثبيتها لتصنيف العملات الأجنبية على المدين القصير والبعيد للبنك الأهلي الكويتي عند مستوى A و A2 على التوالي مع نظرة مستقبلية مستقرة.

كما أكدت الوكالة تصنيف القوة المالية عند مستوى A- مع مراجعة النظرة المستقبلية من «سلبية» إلى «مستقرة».

ويستمد تصنيف كفاية رأس المال دعما من قوة وجودة الاصول العامة والتغطية العالية التي تمثلها مخصصات خسائر القروض. ولا تزال الربحية على مستوى التشغيل قوية، ولكنها على المستوى الصافي تتأثر باستمرار احتساب المخصصات بنسب عالية - على مستوى يبدو أعلى من المطلوب لأسباب تتعلق بجودة الاصول. ويبدو أن نمو الأصول السريع في عام 2015 والاستحواذ في مصر قد حل مشكلة العجز السابق للبنك عن زيادة الدخل الإجمالي بشكل ملحوظ لعدة سنوات - على الرغم من أنه في حالة البنك الأهلي المصري، فقد جاء ذلك على حساب رسوم تحويل العملات الأجنبية الكبيرة على رأس المال.

وأضافت الوكالة ان القيد الرئيسي على التصنيف يبقى متمثلا في السيولة. وتشير تقديرات الوكالة إلى أنه على الرغم من أن الافتقار الى الإفصاح عن مستوى الودائع من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية يساعد على تحقيق نسب السيولة التي تبدو ضيقة جدا وفقا للمعايير الدولية (وعلى وجه الخصوص صافي نسبة الأصول السائلة)، فقد يكون الوضع الأساسي مريحا اكثر مما توحيه مؤشرات كابيتال انتلجنس. واستنادا إلى المعلومات العامة المتاحة، فقد تمتعت السيولة بتيسير كبير في عام 2016، وكان هذا هو العامل الرئيسي الذي يدعم إعادة تصنيف النظرة المستقبلية للملاءة المالية إلى «مستقرة».

ومن العوامل الأخرى المقيدة تدني مستوى الربحية الى ما دون المتوسط على مستوى صافي الارباح، وحجمه النسبي الصغير في النظام المصرفي الكويتي، والتأثير السلبي المحتمل لانخفاض أسعار النفط على بيئة السوق- وإن كانت هذه الأسعار المنخفضة لم تؤثر حتى الآن على الإنفاق الرأسمالي الحكومي في الكويت.

وقالت الوكالة ان البنك الأهلي الكويتي يحتفظ بتصنيف الدعم عند مستوى «1» مما يعكس كلا من مظلة الضمان الحكومي الشاملة لكافة ودائع العملاء المودعة لدى البنوك في الكويت من جهة، وسجل كل من البنك المركزي والحكومة الكويتية الحافل فيما يتعلق بدعم البنوك الكويتية عندما تدعو الحاجة الى ذلك.

«الأنباء» تنشر تفاصيل إعادة العمل بسوق المشتقات خلال الربع الثاني 2017

عودة العمل بالتداول بالهامش مع زيادة التغطية النقدية لـ 50٪

شريف حمدي

علمت «الأنباء» ان بورصة الكويت تعتزم إعادة العمل بنظام التداول بالهامش ضمن سوق المشتقات الذي من المرجح عودته مجددا خلال الربع الثاني من العام الحالي تزامنا مع إطلاق مرحلة البوست تريد ((PTM) بقواعد وضوابط جديدة.

وقالت المصادر: ان البورصة تدرس رفع نسبة التغطية لصفقات الشراء بالهامش إلى 50٪ أسوة بدول الخليج التي تطبق نسبة تغطية مماثلة، لافتة إلى أن آلية التداول بالهامش ستحل عوضا عن البيوع المستقبلية والآجل.

وكانت متطلبات الشراء بالهامش في بورصة الكويت قبل إيقاف العمل بسوق المشتقات في 2016 تقضي بدفع 40٪ من قيمة الصفقة، وهي النسبة التي كانت قد رفعتها من 20٪ بعد الأزمة المالية التي تسببت في تراجعات حادة بأسعار الأسهم.

وأشارت إلى ان هذا النظام متماش مع الأدوات السائدة إقليميا، كما أنه يعطي السوق نوعا من التحفظ برفع نسبة التغطية إلى نصف قيمة الصفقة، حيث سيقلل من المخاطر بالنسبة للطرف البائع ويقلل من مخاطر السوق من خلال هامش الصيانة الذي سيتم إقراره بنسب متحفظة، كما أنه سيزيد من أحجام التداول والسيولة بالسوق.

وكشفت المصادر ان هامش الصيانة يعني رجوع الطرف البائع إلى المشتري بالهامش لزيادة نسبة التغطية حال تراجعت أسعار الأسهم بالسوق بنحو 25٪ من قيمتها السوقية، مشيرة إلى أن هذه النسبة معمول بها في أسواق الخليج.

دفع 10٪ تغطية إضافية في حال تراجع قيمة الصفقة 25٪ فأكثر

آلية التداول بالهامش ستحول عوضاً عن البيوع المستقبلية والآجل

وأوضحت المصادر أنه في حال إقرار هامش الصيانة ستكون نسبة التغطية الإضافية المقترحة 10٪ تضاف إلى قيمة ما تم دفعه من قبل، لافتة إلى ان هذه النسبة معمول بها على مستوى أسواق المنطقة.

ويتضمن نظام التداول بالهامش والذي تسعى البورصة لعودته من جديد بتعديلات في آلية العمل قيام الممول بالهامش (شركات الخدمات المالية) بتمويل نسبة من القيمة السوقية للأوراق المالية التي تقوم بشرائها لعميلها وفقا للاتفاقية التي تنظم العلاقة فيما بينها، على أن تكون نسبة التغطية وفقا لما أقرته الجهة الرقابية.

يذكر ان هيئة سوق المال بالسعودية أصدرت قرارات في بداية العام الماضي متعلقة بالتداولات بالهامش، تقضي برفع هامش التغطية الأولي المطلوب من المستثمر سداده إلى 50٪ ابتداء من فبراير الماضي، علما بأنه قد سبق ان تم رفع نسبة التغطية بالسوق السعودي في 2016 من 25٪ إلى 34٪ من قيمة الصفقة.

وكان مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في الكويت أصدر قرارا في اغسطس 2016، بإيقاف تداول جميع المشتقات المالية وفق جدول زمني محدد.

ونص القرار على عدم إصدار أو إبرام أي عقود خيارات، أو عقود آجلة جديدة بعد 31 أكتوبر من 2016.

انفوغراف: شريف حمدي

نتيجة تدفق الاستثمارات الآسيوية بالسوق البريطاني

الاستثمارات الخليجية أصبحت أكثر كلفة في لندن

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد»: إن المستثمرين من دول الخليج باتوا يلاحظون أن المملكة المتحدة أصبحت مكانا أكثر تكلفة بالنسبة لاستثماراتهم في العقارات والفنادق البريطانية، وان تدفق الاستثمارات الآسيوية في سوق الفنادق في لندن ساعد على مثل هذا التحول.

ونسبت مجلة «ميد» الى الرئيس التنفيذي لشركة كتارا للضيافة في قطر أندرو همفريز قوله أمام مؤتمر الاستثمار العربي في دبي: «إن مبررات الاستثمار لدى المستثمرين الآسيويين متباينة قليلا، حيث يشعر المستثمرون الصينيون بالسعادة عندما يدفعوا علاوات على استثماراتهم في المناطق والمواقع التراثية، كما أن الأموال الآسيوية المتدفقة إلى لندن تجعل السوق أكثر كلفة بشكل خاص على المستثمرين من دول الخليج». وقالت المجلة: إن لندن ونيويورك وسنغافورة هي أهم 3 أهداف لمستثمري دول مجلس التعاون الخليجي الذين يبحثون عن أسواق العقارات الدولية، وفقا للعديد من الدراسات الاستقصائية العقارية. وتصدرت لندن قائمة المواقع العالمية الأكثر ملاءمة، حيث ضخ المستثمرون التجاريون من الشرق الأوسط نحو 5 مليارات دولار خلال عام 2016، وهو ما يعادل استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي المسجلة في عام 2015 والتي بلغت 5 مليارات دولار أيضا.

وانتهت المجلة الى القول: إن التصويت في المملكة المتحدة على الانسحاب من الاتحاد الأوروبي منتصف يونيو من العام الماضي تمخض عن إضعاف الجنيه الاسترليني مقابل عدد من العملات الإقليمية التي يرتبط معظمها بالدولار الاميركي. ونتيجة لذلك، فإن شركة كلوتونز المتخصصة في الاستشارات العقارية قدرت ان العقارات في بريطانيا فقدت ما يصل في المتوسط إلى 10٪ من قيمتها في أعقاب التصحيح الذي خضع له الجنيه الاسترليني.

شركة المجموعة المشتركة للمقاولات
شركة مساهمة كويتية عامة (ش.م.ك.ع)
Combined Group Contracting Co. (K.S.C)

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية

يسر مجلس إدارة شركة المجموعة المشتركة للمقاولات شركة مساهمة كويتية عامة (ش.م.ك.ع) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية المزمع انعقادها يوم الإثنين الموافق 2017/05/15، في تمام الساعة 11:00 صباحاً ، وذلك في الهيئة العامة للصناعة - قاعة مسرح 3، هاتف 50101211 وذلك لمناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال كما يلي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة (المعدَّل)

أولاً : سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
ثانياً : سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
ثالثاً : مناقشة البيانات المالية الختامية المجمعة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليها.
رابعاً : سماع تقرير بأي مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة (إن وجد) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
خامساً : سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
سادساً : سماع تقرير المكافآت والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
سابعاً : الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على السادة المساهمين المقيدين بسجلات الشركة، بتاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة بنسبة وقدرها 20% من إجمالي رأس مال الشركة المدفوع بعد استبعاد أسهم الخزينة، أي بواقع 20 فلس كويتي لكل سهم.
ثامناً : الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على السادة المساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم بنسبة وقدرها 10% من إجمالي رأس مال الشركة المدفوع، بواقع 10 أسهم لكل (100) سهم، أي بما يعادل أسهم عددها 13,504,609 سهم (ثلاثة عشر مليوناً، وخمسمائة واربعة الاف، وستمائة وتسعة سهماً) بقيمة 100 فلس كويتي للسهم الواحد، بإجمالي مبلغ وقدره 1,350,460.900 دينار كويتي (مليون، وثلاثمائة وخمسون الف، واربعمائة وستون دينار كويتي، وتسعمائة فلس لا غير)
تاسعاً : الموافقة على توصية مجلس الإدارة باعتماد مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة بإجمالي مبلغ وقدره -/ 369,648 دينار كويتي (ثلاثمائة وتسعة وستون الفا، وستمائة وثمانية واربعون دينار كويتي لا غير) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
عاشراً : الموافقة على تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الإجباري.
حادي عشر : الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
ثاني عشر : تفويض مجلس الادارة في التعامل مع الاطراف ذات الصلة التي سوف تتم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، والموافقة على التعاملات التي تمت من أطراف ذات صلة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
ثالث عشر : الموافقة على بند مصاريف الزكاة والصدقات بمبلغ -/ 180,698 د.ك (مائة وثمانون الف، وستمائة وثمانية وتسعون دينار كويتي لا غير)، عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
رابع عشر : إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
خامس عشر : تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال، مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهما.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية للشركة

أولاً : الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأس المال من 13,504,609.400 دينار كويتي (ثلاثة عشر مليوناً، وخمسمائة واربعة الف، وستمائة وتسعة دينار كويتي، واربعمائة فلس) إلى 14,855,070.300 دينار كويتي (اربعة عشر مليوناً، وثمانمائة وخمسة وخمسون الف، وسبعون دينار كويتي، وثلاثمائة فلس) أي بزيادة قدرها 1,350,460.900 دينار كويتي (مليون، وثلاثمائة وخمسون الف، واربعمائة وستون دينار كويتي، وتسعمائة فلس) وذلك عن طريق توزيع أسهم منحة مجانية بعدد 13,504,609 سهم ما يعادل مبلغ 1,350,460.900 دينار كويتي بنسبة 10% من رأس المال بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم تخصص للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم، وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم إن وجدت (وذلك بعد موافقة الجهات المختصة).

ثانياً : الموافقة على تعديل نص المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي والمتعلقة برأس مال الشركة:

النص قبل التعديل
حدد رأس مال الشركة بمبلغ 13,504,609.400 دينار كويتي (ثلاثة عشر مليوناً وخمسمائة وأربعة ألفاً وستمائة وتسعة دينار كويتي وأربعمائة فلس) موزعاً على 135,046,094 سهم (مائة وخمسة وثلاثون مليوناً وستة وأربعون ألفاً وأربعة وتسعون سهم) قيمة كل سهم 100 فلس (مائة فلس) وجميع الأسهم عينية ونقدية، (النقدي 8,504,609.400 دينار كويتي، والعيني -/5,000,000 دينار كويتي).

النص بعد التعديل
حدد رأس مال الشركة بمبلغ 14,855,070.300 دينار كويتي (اربعة عشر مليوناً، وثمانمائة وخمسة وخمسون الف، وسبعون دينار كويتي، وثلاثمائة فلس) موزعاً على 148,550,703 سهم (مائة وثمانية واربعون مليوناً، وخمسمائة وخمسون الفاً، وسبعمائة وثلاثة سهم) قيمة كل سهم 100 فلس (مائة فلس) وجميع الأسهم عينية ونقدية، (النقدي 9,855,070.300 دينار كويتي، والعيني -/5,000,000 دينار كويتي).

لذا يرجى من السادة المساهمين أو من ينوب عنهم الراغبين بالحضور، مراجعة السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - بجانب المستشفى الأميري، وذلك خلال ساعات العمل الرسمية من 8:30 صباحاً، حتى 1:30 ظهراً، وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الدعوة وجدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة.

مجلس الإدارة

تلفون: 22254545 - فاكس: 24344610
ص.ب: 4819 - الصفاة 13049 الكويت
Website: www.cgc-kw.com - E-mail: info@cgc-kw.com

بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

يسر مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية (ش.م.ك.ع)، بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمقرر انعقادها يوم الاثنين الموافق 2017/05/15 في تمام الساعة 11:30 صباحاً - في مقر الهيئة العامة للصناعة - الدور الأرضي - قاعة المسرح (3) - ضاحية الشهداء منطقة الوزارات، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية الرابعة والثلاثون:

1- تلاوة تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
2- تلاوة تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
3- تلاوة تقرير المكافآت للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
4- تلاوة بيان الجزاءات المالية والغير مالية التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
5- تلاوة تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
6- تلاوة تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
7- مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليها.
8- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
9- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
10- الموافقة على التعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وتفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
11- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
12- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
13- تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الالزامي لمراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
14- تعيين أو إعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

* تخضع هذه التوصيات لموافقة الجهات المختصة.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية الكائن في شارع الخليج العربي - برج أحمد الدور الخامس (تليفون: 22464585 - 22464565) قبل الموعد المحدد للجمعية بأربع وعشرين ساعة على الاقل للحصول على الدعوه وبطاقة الحضور وجدول الأعمال.

مجلس الادارة